الصباح الاقتصادية
12
العدد 2455 - السنة التاسعة
الأحد 24 رجب 1437 - الموافق 1 مايو 2016
Sunday 1 May 2016 - No.2455 - 9th Year

أعلى بنحو 5 مليارات عن القيمة الحقيقية المقدرة في الموازنة

«الشال»: قيمة الإيرادات النفطية المحتملة للسنة المالية الحالية تقدر بنحو 10.8 مليارات دينار

قيمة الإيرادات النفطية للكويت خلال «شهر الإضراب» تقدر بنحو 0.9 مليار دينار

بانتهاء شهر ابريل 2016، انتهى الشهر الأول من السنة المالية الحالية 2016/2017، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر ابريل، معظمه، نحو 35.1 دولار امريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 10.1 دولار امريكي للبرميل، اي بما نسبته نحو 40.4%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 25 دولار امريكي للبرميل، ولكنه ادنى بنحو 9.9- دولار امريكي من معدل سعر البرميل الإفتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 45 دولار امريكي، وفقد نحو 37%- من معدل سعر البرميل لشهر ابريل 2015 من السنة المالية الفائتة، البالغ نحو 55.7 دولار امريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2015/2016، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 42.7 دولار امريكي، اي أن معدل سعر البرميل لشهر ابريل 2016 فقد نحو 17.8%- من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة.

واوضح تقرير "الشال" انه بفترض ان تكون الكويت قد حققت في شهر ابريل، الذي شهد إضراب عمال القطاع النفطي لمدة 3 ايام، حيث انخفض الإنتاج النفطي إلى نحو 1.1 مليون برميل يوميا من نحو 3 مليون برميل يوميا، إيرادات نفطية، بما قيمته نحو 0.9 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، قد لا يتحقق- فمن المتوقع ان تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 10.8 مليار دينار كويتي، وهي قيمة اعلى بنحو 5 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 5.8 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.6 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 12.4 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 18.9 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل ان تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2016/2017 عجزاً، تراوح قيمته ما بين 6-7 مليار دينار كويتي، ولكن شهر واحد لا يصلح سوى لاستخدامه مؤشر على الإتجاه نحو عجز الموازنة وليس حجم ذلك العجز.

ورغم خطورة الوضع المالي، فشل مجلس الوزراء الحالي في تمرير وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي المتواضعة، واصاب ماطبق منها تشويه مالي وإنساني، وذلك بعد فشله في تحقيق الحد الادنى من اهداف خطته الخمسية. وإن إستمرت وتيرة العلاج كما تبشر فيها إجتماعات متابعة تنفيذ برامج الوثيقة، فسوف ياتي اليوم الذي يفوت فيه زمن اي إصلاح، فعنصر القوة الوحيد هو رصيد الإحتياطيات المتجمع خلال فترة رواج سوق النفط، والذي سوف يتآكل مع إستمرار الهدر والفساد والضعف الشديد في محتوى وتطبيق برامج الإصلاح.

اداء سوق الكويت للاوراق المالية - ابريل 2016

كان اداء سوق الكويت للاوراق المالية، خلال شهر ابريل، مختلطا، مقارنة مع اداءه خلال شهر مارس 2016، ففي بداية الشهر بدأ في الارتفاع المتواضع نتيجة تحسن في اسعار النفط، وتطورات صفقة "أمريكانا"، ولكنه تاثر سلباً خلال الشهر بالأحداث المحيطة به في المنطقة، ما ادى إلى تذبذب أسعار النفط تاثراً بتداعيات اجتماع الدوحة النفطي مما انعكس في انخفاض مؤشرات كل من القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام "الشال"، فبلغت قراءة مؤشر "الشال"، في نهاية يوم الخميس، الموافق 28 ابريل 2016، نحو 346.8 نقطة، مرتفعا، بنحو 5.2 نقطة، اي ما يعادل 1.5%، مقارنة بإقفاله في نهاية شهر مارس 2016 البالغ 341.6 نقطة. وبلغت اعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 349 نقطة، بتاريخ 17 ابريل 2016، وبلغت ادناها عند 334.7 نقطة، بتاريخ 04 ابريل 2016.

وارتفعت مؤشرات السوق الرئيسية الثلاثة، فبلغ المؤشر السعري للبورصة نحو 5,391.8 نقطة، في نهاية شهر ابريل، مقارنة بنحو 5,228.8 نقطة، وبارتفاع بلغت نسبته 3.1%، وارتفع مؤشر البورصة الوزني إلى 366.3 نقطة، مقارنة بنحو 359.8 نقطة، اي بلغت مكاسبه نحو 1.8%، وارتفع، ايضاً، مؤشر كويت 15 بنحو 1.5%. وعند مقارنة اداء المؤشرات الثلاثة الرئيسة (السعري والوزني وكويت 15) مع مستوياتها في شهر ابريل 2015، نلاحظ هبوطها بنحو (15.4%-، 15.8%-، 18.5%-) على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال شهر ابريل (20 يوم عمل) نحو 276.7 مليون دينار كويتي، مسجلة انخفاضا بلغ قدره 52 مليون دينار كويتي ونسبته 15.8%، مقارنة بما كانت عليه في شهر مارس 2016، عندما بلغت نحو 328.7 مليون دينار كويتي. بينما انخفضت بنحو 33.2%- عند مقارنتها مع شهر ابريل 2015، وسجلت اعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، عند 18.4 مليون دينار كويتي، بتاريخ 14 ابريل 2016، في حين سجلت ادنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 5 ابريل 2016، عندما بلغت نحو 9.6 مليون دينار كويتي. وبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 13.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 14.3 مليون دينار كويتي في شهر مارس 2016، وبانخفاض بلغ نحو 3.2%-. وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات سيولة، إذ إستحوذ على ما قيمته 80.4 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته 29.1% من جملة قيمة تداولات السوق، تلاه قطاع الخدمات المالية بنسبة 26% ثم قطاع العقار بنسبة 17.6%.

وحققت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 187- شركة- (بعد إنسحاب الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف) خلال شهر ابريل، نحو 25.2 مليار دينار كويتي، مرتفعة بنحو 449 مليون دينار كويتي او نحو 1.8%، وهو ما يعكسه ارتفاع المؤشر الوزني، مقارنة مع شهر مارس 2016، وعند مقارنة قيمتها، ما بين نهاية ابريل 2016 ونهاية ديسمبر 2015 لعدد 187 شركة مشتركة، نلاحظ انها حققت انخفاضاً بلغ نحو 907.5 مليون دينار كويتي، او بنحو 3.5%-. وتجدر الإشارة إلى ان عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2015، بلغ 64 شركة من اصل 187 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت 107 شركة خسائر متباينة، في قيمها، بينما لم تتغير قيمة 16 شركة. وسجلت "مجموعة جي اف اتش المالية" اكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 94.7%، تلتها شركة "ياكو الطبية" بارتفاع قاربت نسبته 54.9%، بينما سجلت شركة "طيبة الكويتية القابضة" اكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 75%-، تلتها في التراجع شركة "زيما القابضة" بخسارة بلغت نحو 61.2%- من قيمتها. وحققت 7 قطاعات، من اصل 12 قطاعاً، ارتفاعاً، ضمنها حقق قطاع التكنولوجيا اعلى ارتفاع بنحو 18.3%، وسجل قطاع السلع الإستهلاكية ثاني اعلى ارتفاع بنحو 14.4%، في حين سجل قطاع النفط والغاز اكبر انخفاض بنحو 11%-. وخلال الشهر اصبح السوق في ايادي القطاع الخاص وبعد تسليم إدارته إلى شركة البورصة، ورغم ان شركة البورصة تتسلم سوقا راكدا وفي بيئة استثمارية محلية وإقليمية مليئة بالمخاطر، إلا ان البداية من وضع ضعيف يمكن البناء عليه تظل افضل من البداية في سوق شديد الرواج لمبررات مضاربية شبه كاملة.

الرؤية السعودية 2030

من المؤكد ان هناك الكثير من التفاصيل التي تحتاج إلى قراءة للوصول إلى فهم افضل للرؤية السعودية 2030، ولكن، لا بأس من تعليق اولي على ما نشر حولها حتى الآن، فقد تبدو بعض اهدافها الرقمية الرئيسية صعبة التحقيق، ولكن حراجة الوضع الحالي، وضغط عامل الوقت، تتطلبان السعي لتحقيق ما يبدو صعبا. ولعل اهم مرتكزات الرؤية هي الإعتراف الصريح بان الوضع الحالي الذي سببه إدمان الإعتماد على النفط -لعنة النفط-، وضع لا يمكن إستدامته، وان العمل مبكرا على الفكاك منه مادام ذلك لازال ممكنا، يتطلب تغيير جوهري لكل الأسس التي بني عليها اقتصاد الإعتماد شبه الكامل على النفط.

ولاشك ان وضع الإستدارة الكاملة التي تتبناها الرؤية سيواجه الكثير من العقبات، فالسعودية حجما ومساحة وقيود إجتماعية وسياسية، ليست دبي او سنغافورة، ولكنه ليس مستحيلا، لانها ايضا ليست بحجم ولا تعقيدات الصين التي بدأت إستدارتها الكاملة في عام 1979، واصبحت ثاني اكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2010. نموذج للاهداف الصعبة، تكوين صندوق سيادي باكثر من تريليوني دولار امريكي ضمن مهامه إدارة شركة "ارامكو النفطية" الجديدة والمطورة والشفافة بعد بيع 5% منها بقيمة بحدود 100 مليار دولار امريكي. ومن ضمن اهدافه زيادة نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65% بحلول عام 2030، وزيادة إيرادات الموازنة غير النفطية من 163 مليار ريال إلى تريليون ريال -الف مليار- في 15 سنة. ومن الأهداف الصعبة زيادة نصيب الداخل -اي في السعودية- من الإنفاق العسكري من 2% حاليا إلى 50%، اي الإتجاه إلى التصنيع الداخلي جزئيا لعلاج مشكلة البطالة العالية البالغة رسميا 11.6%. وفيما يبدو ايضا انه إختبار لردود الفعل الإجتماعية، العمل على زيادة مساهمة المراة السعودية في سوق العمل من 22% إلى 30% في بلد لازالت المراة فيه لا تقود السيارة، واهداف نوعية اخرى تتعلق بجمال المدن والسياحة الدينية والتنافسية والإقامة بالبطاقة الخضراء ..الخ.

والسعودية هي البلد ذو الثقل الرئيسي في المنطقة، إن إستقرت وإزدهرت، من المؤكد ان تستقر وتزدهر كل المنطقة، والعكس بالطبع صحيح، وربط الاهداف الكمية بمدى زمني يوحي بان الرؤية مرتبطة بخطة عمل تضعها تحت المراجعة والمراقبة التي حدد لها عام 2020. والتحدي الحقيقي هو تلك المراجعة، اي تحدي إمكانات التطبيق. ونحن نعرف ان كثيراً من الخطط المثالية قد تم تبنيها في اكثر من دولة في المنطقة، ولكنها فشلت فشلا كبيراً عند التطبيق. الجديد في السعودية هذه المرة، هو ان الإدارة جديدة، وخاضعة لتسلسل الأجيال ضمنها في تحمل المسئولية، ذلك قد يعني أن مسئولية التطبيق قد لا تخضع لمعايير العلاقات والإرث الإجتماعي التي هي بطبيعتها ترفض التغيير الجزئي وتقاتل ضد التغيير الجوهري. وفي حدود ما هو منشور، لا مجال للمقارنة بين محتوى الرؤية السعودية ووثيقة الإصلاح الكويتية، والتطبيق حتى هذه اللحظة للوثيقة الكويتية المتواضعة، سار بالعكس مع اول مواجهة مع مجلس الأمة.

نتائج بنك الكويت الوطني - الربع الأول 2016

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج اعماله للربع الاول من عام 2016، واشارت هذه النتائج إلى ان صافي ارباح البنك، -بعد خصم الضرائب-، قد بلغ نحو 82.7 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 16.8 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته 16.9%، مقارنة بنحو 99.5 مليون دينار كويتي، فحققها في الربع الاول من عام 2015، ولكنها لا تصلح للقياس لانها تضمنت ارباح إستثنائية، ناتجة عن بيع حصته في بنك قطر الدولي، وفي حال إستبعادها، نجدها ارتفعت بنحو 6.7%. وحقق البنك صافي ربح خاص بالمساهمين بلغ نحو 78.9 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 96.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، اي بانخفاض بلغ نحو 17.6 مليون دينار كويتي، ويعود الانخفاض في ربحية البنك إلى الانخفاض في بند إيرادات الإستثمارات بنحو 29 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 95.2%. وتراجع صافي إيرادات التشغيل بنحو 15.3 مليون دينار كويتي، اي نحو 7.9%، حين بلغ نحو 179.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 194.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة تراجع بند إيرادات الاستثمارات بنحو 29 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا سابقا، وصولا الى نحو 1.5 مليون دينار كويتي (والتي مثلت نحو 0.8% من إجمالي الإيرادات التشغيلية)، مقارنة بنحو 30.5 مليون دينار كويتي (15.7% من إجمالي الإيرادات التشغيلية)، وذلك لإحتوائها إستثناءا على ارباح مؤقتة قبل الضرائب بلغت نحو 27.9 مليون دينار كويتي من بيع استثمار في شركة زميلة.

وتجدر الإشارة إلى ان إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي)، ارتفعت بنحو 18.7 مليون دينار كويتي، وارتفعت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 11.5 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 7.2 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 23 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 18.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، مما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها، التقليدي والإسلامي) إلى نحو 136.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 125.3 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بلغ نحو 11.4 مليون دينار كويتي. وعند إستبعاد الأرباح الإستثنائية، تكون جملة الإيرادات التشغيلية قد إرتفعت بنحو 7.6%.

من جهة اخرى، ارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك، بنحو 5.1 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 9.6%، وصولا إلى نحو 58.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 53.5 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2015. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل، معظمها، باستثناء بند إطفاء موجودات غير ملموسة الذي انخفض بشكل طفيف وبنحو 52 الف دينار كويتي. وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تاثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، كانت الزيادة في المصروفات التشغيلية من نحو 44 مليون دينار كويتي إلى نحو 48 مليون دينار كويتي، اي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8.9%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 30.9 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 28.9 مليون دينار كويتي.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى ان إجمالي الموجودات سجل ارتفاعا، بلغ نحو 1.075 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 4.6%، ليصل إلى نحو 24.672 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية 2015، بينما حقق ارتفاعا بنحو 1.350 مليار دينار كويتي، اي بنسبة نمو بلغت 5.8%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية الربع الاول من عام 2015، وإذا استثنينا تاثير تجميع بنك بوبيان، تصبح نسبة النمو نحو 4.2%. وحققت محفظة قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء، التي تشكل اكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا، بلغت نسبته 0.1% وقيمته 8.5 مليون دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 13.559 مليار دينار كويتي (55% من إجمالي الموجودات)، مقابل 13.551 مليار دينار كويتي (57.4% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2015، بينما حققت ارتفاعا بنحو 1.190 مليار دينار كويتي، اي بنسبة نمو بلغت نحو 9.6%. عند المقارنة مع نهاية الربع الاول من عام 2015. وإذا استثنينا تاثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، قد تبلغ نسبة النمو نحو 7.9%. وبلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الإئتمانية 1.3%، في نهاية مارس 2016، مقارنة بنحو 1.5% قبل عام، فيما ارتفعت نسبة تغطيتها إلى نحو 335%، مقارنة بنحو 281%.

وتشير الارقام إلى ان مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 1.184 مليار دينار كويتي، اي ما نسبته 5.8%، لتصل إلى نحو 21.590 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية 2015، وحققت ارتفاعا بنحو 1.088 مليار دينار كويتي، اي نسبة نمو بلغت 5.3%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، من نهاية الربع الأول من العام الفائت، وإذا استثنينا تاثير تجميع بنك بوبيان، تبلغ نسبة النمو نحو 3.5%. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول نحو 87.5%، مقارنة مع نحو 87.9%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على اساس سنوي إلى ان جميع مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت انخفاضا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، إلى نحو 1.4%، مقابل 1.8%، وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، ليصل إلى نحو 11.7%، بعد ان كان عند 14.7%. وانخفض مؤشر العائد على معدل رأس مال (ROC)، ليصل إلى نحو 64%، قياسا بنحو 78.5%. وانخفضت ربحية السهم الواحد (EPS)، حين بلغت نحو 15 فلسا، مقارنة بمستوى الربحية المحققة، في نهاية الفترة المماثلة من عام 2015، والبالغة 19 فلسا. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 11.2 مرة، مقارنة بنحو 10.5 مرة، وذلك نتيجة لتراجع ربحية السهم الواحد بنحو 21.1% وانخفاض اقل للسعر السوقي للسهم بنحو 16.3%-، مقارنة بمستوى سعره في 31 مارس 2015، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة، مقارنة بنحو 1.4 مرة.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للاوراق المالية

كان اداء سوق الكويت للاوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وارتفعت قيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 346.8 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 2.2 نقطة، ونسبته 0.6% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 19.1 نقطة، اي ما يعادل 5.2% عن إقفال نهاية عام 2015.

أداء البورصة تأثر سلباً خلال الأسبوع بتذبذب أسعار النفط المتأثرة بتداعيات اجتماع الدوحة النفطي

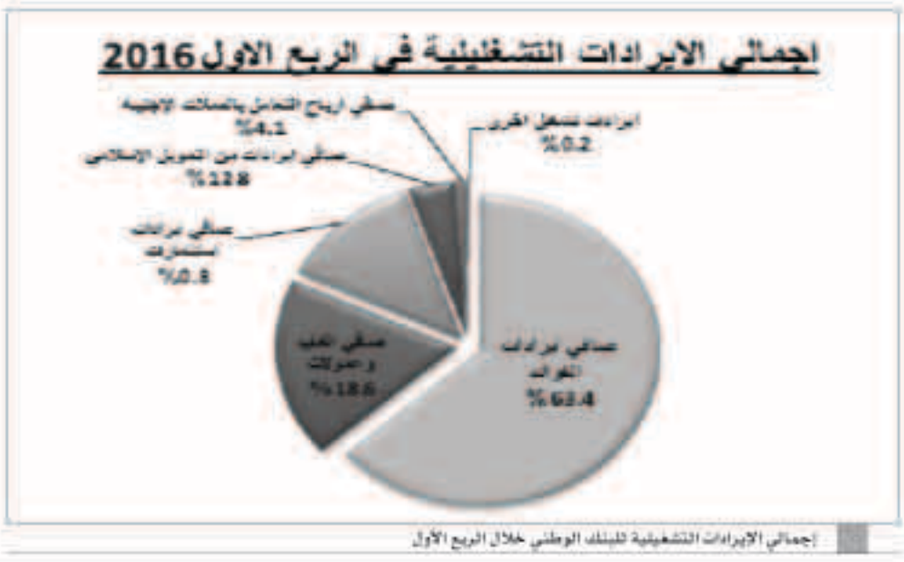

إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك الوطني خلال الربع الأول

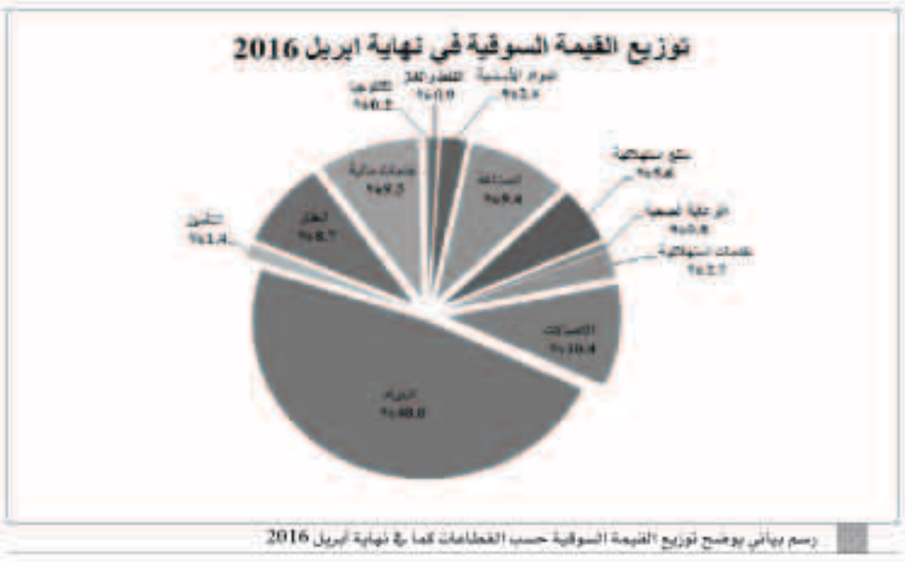

رسم بياني يوضح توزيع القيمة السوقية حسب القطاعات كما في نهاية أبريل 2016

الاستدارة الكاملة التي تتبناها الرؤية السعودية 2030 ستواجه الكثير من العقبات ولكنها ليست مستحيلة

البنك الوطني يحقق صافي أرباح بقيمة 82.7 مليون دينار بانخفاض نسبته 16.9 بالمئة خلال الربع الأول

	اسم الشركة	يوم الثلاثاء 2016/04/25	يوم الثلاثاء 2016/04/21	التغير %	المقفل 2016	التغير %
1	[illegible]	323.7	312.2	1.8	401.1	(12.6)
2	[illegible]	191.0	196.7	(0.9)	211.9	(7.7)
3	[illegible]	179.2	175.8	1.9	402.8	(2.7)
4	[illegible]	219.3	218.3	0.5	245.5	(10.7)
5	[illegible]	204.3	208.4	(2.0)	241.5	(15.2)
6	[illegible]	369.5	378.6	(2.4)	424.2	(12.8)
7	[illegible]	321.5	316.7	1.5	339.6	(10.6)
8	[illegible]	1,349.5	1,323.5	2.0	1,572.5	(0.2)
	قطاع البنوك	574.4	568.4	1.0	609.7	(0.4)
9	[illegible]	122.8	127.1	(3.1)	125.6	2.7
10	[illegible]	247.5	247.5	0.0	251.8	1.1
11	[illegible]	128.4	142.5	(9.8)	110.7	25.0
12	[illegible]	1,227.6	1,220.8	0.6	1,292.5	(5.0)
13	[illegible]	64.2	72.4	(11.3)	47.7	34.6
	قطاع الاستثمار	348.8	352.9	(1.2)	347.8	(0.2)
14	[illegible]	63.3	66.2	(3.5)	67.3	(5.1)
15	[illegible]	375.4	382.1	(1.8)	427.7	(12.2)
16	[illegible]	174.5	170.9	2.1	199.0	(12.3)
17	[illegible]	85.8	85.2	(1.8)	88.2	(2.5)
	قطاع التأمين	146.8	147.4	(0.4)	162.9	(10.3)
18	[illegible]	82.2	80.4	2.1	88.8	(7.7)
19	[illegible]	189.7	171.2	10.7	193.7	(2.1)
20	[illegible]	203.9	192.2	6.1	187.8	7.8
21	[illegible]	1,423.6	1,455.8	9.9	1,484.2	(2.7)
	قطاع الخدمات	183.7	176.8	3.9	184.7	(0.3)
22	[illegible]	119.7	128.7	(7.0)	117.5	2.3
23	[illegible]	272.9	262.2	1.3	292.2	(3.8)
24	[illegible]	103.5	100.8	0.9	104.9	(4.7)
25	[illegible]	147.9	139.9	5.7	149.9	(1.3)
26	[illegible]	62.8	56.9	(2.6)	64.4	(2.9)
	قطاع الصناعة	171.8	173.0	(0.9)	172.4	(0.8)
27	[illegible]	621.4	621.4	0.0	577.5	7.6
28	[illegible]	115.5	115.5	0.0	115.5	0.0
29	[illegible]	1,979.2	1,882.2	5.2	1,862.9	6.2
30	[illegible]	355.6	355.6	0.0	355.6	0.0
31	[illegible]	12.4	12.6	0.0	11.7	7.7
	قطاع الخدمات	623.3	606.6	2.8	598.6	4.1
32	[illegible]	111.5	111.7	0.0	106.7	7.8
33	[illegible]	76.8	71.6	10.1	81.8	(5.7)
34	[illegible]	38.7	38.7	0.0	43.3	(10.1)
35	[illegible]	3,184.6	3,255.5	(2.2)	3,376.7	(5.6)
	قطاع العقار	313.5	324.7	(4.9)	401.5	(19.2)
36	[illegible]	137.5	145.8	(2.8)	107.5	(8.9)
37	[illegible]	342.7	314.5	9.0	322.6	6.2
38	[illegible]	300.3	300.3	0.0	388.6	(35.0)
	قطاع غير الكويتية	221.4	220.6	1.7	228.6	(1.9)
	المؤشر العام	346.8	344.6	0.6	365.6	(5.2)

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت